أثر مخاطر التدقيق على كفاءة وفاعلية تخطيط وتنفيذ عمل مراقب الحسابات

د. محمد فاضل نعمة الياسري

المستخلص

يستند تنفيذ العمل التدقيقي على مجموعة من الإجراءات التي ينبغي القيام بها من مراقبي الحسابات لغرض تحقيق الأهداف المرجوة، وفي الحقيقة أن أية عملية تدقيق يكتنفها العديد من المخاطر، و هذه المخاطر أصبحت أمرا" واقعا يهدد نتائج عمل المدقق النهائي وينعكس على نتيجة التقرير المقدم، لذا ينبغي التعرف عليها، ودراسة العوامل المؤثرة فيها لكي يتم تقدير درجة المخاطرة وتحديد المجالات التي ترتفع فيها واخذ المستويات المقدرة لها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي، واتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها على القوائم والتقارير المالية. و ذلك لان رأي المدقق أو مراقب الحسابات يتسم بالأهمية والجدية وله تأثير على قرار جهات عديدة ومن نواحي مختلفة، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى عالي من الجودة ليساهم بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المدقق للمسألة والمشاكل القانونية المحتملة وما يترتب عليها ناجمة عن إبداء رأي لا يعكس واقع القوائم المالية المدققة، لاسيما إن القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة في العديد من البلدان تلقي على عاتق مراقبي الحسابات مسؤوليات متزايدة اتجاه الجهات التي يدقق حساباتها عن الضرر الذي قد يلحق بها وبمالكيها جراء المخالفات الجسيمة التي يرتكبها ومساعدوه، وكذلك اتجاه الأطراف الأخرى التي تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها.

وجاء البحث الحالي بهدف معالجة مخاطر التدقيق واثرها على حدوث وعدالة وحيادية التقارير والقوائم المالية المدققة من مراقبي الحسابات وتسليط الضوء على اهم تلك المخاطر وضرورة وضع الية لمعالجتها والوصول الى تقارير وقوائم مالية تكون مصدراً لمصداقية مستخدميها والحفاظ على مهنة التدقيق وكفاءة عمل مراقبي الحسابات في مختلف الوحدات الاقتصادية، وبما يتلاءم مع متطلبات النظام المحاسبي واحتياجات مختلف الاطراف في المجتمع.

وخلص البحث الى أهم استنتاج هو أن المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا تخضعان لسيطرة وتحكم مراقبي الحسابات نظرا" لأنها من مسؤولية الوحدة الاقتصادية، على العكس فإن مخاطر الاكتشاف تخضع لتحكم وسيطرة المدقق لكونه مسؤولاً عن هذا النوع من المخاطر، إذ سيكون مسؤولاً عن تخطيط إجراءات تدقيقية كافية ورصينة وتنفيذها بشكل سليم ونهج كل السبل التي تساعده على إدارة هذا النوع من المخاطر والتحكم فيها وتخفيض تأثيرها السلبي في رأيه المهني إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، أذ ترتبط مخاطر الاكتشاف بأسلوب عمل المدقق وكفاءته ومنهجه في أداء عمله، وإن المدقق مسؤول كذلك عن الأخطاء المادية التي تؤثر في صحة الحسابات الختامية والميزانية العامة.

Abstract

The implementation of the audit is based on a set of actions to be taken in order to achieve the objectives of the audit. In fact, any risk-based audit has become a "reality that threatens the results of the final auditor's work and is reflected in the output of the audit report. Should be identified effectively and studied the factors affecting them in order to assess the degree of risk and

identify the areas where high and take the levels considered in the planning and implementation of the audit work, and take all that would reduce the impact on the financial statements and reports. The opinion of the auditor or auditor is significant and serious and has an impact on the decision of many parties and in various respects. Therefore, this opinion must be of a high quality to comply with the requirements of the users of the financial statements in such a way as to avoid the auditor's exposure to the issue and the possible legal problems and their consequences An opinion that does not reflect the reality of the audited financial statements, in particular that the laws and regulations governing the profession in many countries place increasing responsibility on the auditors for the damage they and their owners may suffer due to serious violations committed and his aides, as well as the direction of the other parties that depend on the financial statements in making decisions.

The present research aims at addressing the audit risks and their effect on the occurrence, fairness and impartiality of audited financial statements and reports from the auditors and high lighting the most important of these risks and the need to establish a mechanism to address them and access to reports and financial statements that will be a source of credibility of its users and maintain the audit profession and the efficiency of the work of auditors in various economic units , And in line with the requirements of the accounting system and the needs of various parties in society.

The research concluded that the risks inherent in the control are not subject to the control and control of the auditors because "it is the responsibility of the company. On the contrary, the risk of discovery is subject to the control and control of the auditor as he is responsible for this type of risk. And the proper implementation and approach of all ways to help them manage this type of risk and control and reduce the negative impact in the professional opinion to the lowest level possible and acceptable, the risk associated with the discovery of the manner of work of the auditor and the efficiency and methodology in the performance of work, and the auditor is also responsible for errors Which affect the validity of the final accounts and the balance sheet.

المقدمة Introduction

يسعى مراقب الحسابات من وراء ممارسة أي نشاط في حقل الاختصاص إلى تحقيق أهداف محددة، فالأهداف هي الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، وكذلك مهنة تدقيق الحسابات فإنها ليست غاية أو مهنة مطلوبة بحد ذاتها، بل هي وسيلة لبلوغ أهداف او غايات أخرى.

اذ يستند تنفيذ العمل التدقيقي على مجموعة من الإجراءات التي يتم القيام بها بغية تحقيق أهداف التدقيق، وان أي عملية تدقيق يكتنفها العديد من المخاطر، لذلك أصبحت المخاطر في التدقيق أمرا" واقعاً يهدد المدقق، لذا ينبغي التعرف عليها بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيها لكي يتم تقدير درجة المخاطرة والتعرف على المجالات التي ترتفع فيها واخذ المستويات المقدرة لها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي، واتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها في القوائم المالية، ومن ثم تقليص مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، ذلك لان رأي مراقب الحسابات يتسم بالأهمية

والجدية وله تأثير في جهات عديدة ومن نواحي عدة، فعلى ضوئه تتخذ مواقف وتدور مناقشات وتتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى عالي من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المدقق للمسألة والمشاكل القانونية المحتملة وما يترتب عليها من خسائر مباشرة وغير مباشرة ناجحة عن إبداء رأي لا يعكس الواقع احقيقي للقوائم المالية المدققة، لاسيما إن القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة في بلدان عدة تلقي على عاتق المدقق مسؤوليات متزايدة اتجاه الجهات التي يدقق حساباتها عن الضرر الذي قد يلحق بها وبمالكيها جراء المخالفات الجسيمة التي يرتكبها ومساعدوه، وكذلك اتجاه الأطراف الأخرى التي تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها.

وبالنظر إلى أهمية المخاطر في التدقيق وأثرها على كفاءة وفاعلية تخطيط وتنفيذ عمل المدقق تبرز أهمية هذا البحث في تقدير تلك المخاطر وتأثيرها في التخطيط والتنفيذ السليم لعلمية التدقيق.

المبحث الاول – المنهجية وأهم الدراسات السابقة

يحتوي المبحث الاول على مطلبين، يتناول المطلب الاول منهجية البحث أما المطلب الثاني فانه كرس لبيان أهم ما ورد في الادبيات المحاسبية المعاصرة من دراسات تتعلق بموضوع مخاطر التدقيق ومن جوانب مختلفة.

المطلب الأول: منهجية البحث Methodology

ان اعداد منهجية البحث يُعد من أولى الخطوات المهمة في مجال البحث العلمي، اذ سيتم من خلالها تحديد مشكلة البحث واهميته والفرضية التي يستند عليها البحث للوصول الى الهدف من اجراءه، ومن ثم تحديد منهج ومجتمع وعينة البحث ووسائل جمع البيانات والمعلومات التي ستستخدم في اعداد البحث.

1. مشكلة البحث :- Research a problem

تعتمد مختلف الجهات ذات العلاقة سواء الخارجية منها أم الداخلية على التقارير والقوائم المالية المنشورة والمصادق عليها من مراقبي الحسابات وما تفصح عنه من معلومات محاسبية تتعلق بالسياسات المالية للوحدات الاقتصادية، ومع ذلك فهناك مخاطر عديدة تواجه وتهدد حيادية وعدالة وصدق القوائم والتقارير المالية المدققة من مراقبي الحسابات مما تنعكس سلباً على قرارات مستخدمي هذه التقارير.

2. هدف البحث: – Research Objective

يهدف البحث الحالي الى تحديد وعرض و معالجة مخاطر التدقيق على اختلاف أنواعها واثرها على صدق وعدالة وحيادية التقارير والقوائم المالية المدققة من مراقبي الحسابات وتسليط الضوء على اهم تلك المخاطر وضرورة وضع الية لمعالجتها والارتقاء الى تقارير وقوائم مالية تكون مصدراً لمصداقية مستخدميها والحفاظ على مهنة التدقيق وكفاءة عمل مراقبي الحسابات في مختلف الوحدات الاقتصادية، وبما يتلائم مع متطلبات النظام المحاسبي واحتياجات مختلف الاطراف في المجتمع.

3. أهمية البحث:- The importance of research

تُعد القوائم والتقارير المالية المنشورة الوسيلة الرئيسة للافصاح عن المعلومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات من الاطراف المعنية بها، ولكي تحقق هذه التقارير الهدف الذي أعدت من أجله، وبما يمكنها من مسايرة تطورات البيئة المحيطة، لابد من تطوير أساليب الافصاح وبالشكل الذي يُمكن توفير المعلومات اللازمة ذات الصفه الشمولية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق تنبع اهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع الذي تتضمنه، اذ ينبغي على مراقبي الحسابات التصدي لكيفية تحديد ومعالجة المخاطر واثرها على حيادية وامانة وعدالة القوائم المالية، ودور مراقبي الحسابات في اضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال ابداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مراقبي الحسابات.

لذا فقد اصبح من الضروري التصدي لمخاطر التدقيق المحتملة في ميدان العمل المحاسبي، وان يتم الافصاح الكافي عنها بشكل اصولي في تقارير مراقب الحسابات ووفقاً لما جاءت به المعايير المحاسبية و التدقيقية الدولية لإعداد التقارير المالية.

4. فرضية البحث:- Research Hypothesis

يَستند البحث الحالي على فرضية اساسية مفادها ان اعتماد اسلوب علمي ومهني صحيح يأخذ على عاتقة تحديد ومعالجة مختلف المخاطر في التدقيق، من شأنها أن تؤدي الى رفع كفاءة وفاعلية مراقب الحسابات ضمن مرحلتي التخطيط والتنفيذ في التدقيق وهذا يسهم بشكل ايجابي على صدق وعدالة القوائم والتقارير المالية، وبالنتيجة سوف ينعكس بشكل ايجابي على قرارات مستخدمي التقارير والقوائم المالية.

5. منهج البحث:- يعتمد الجانب النظري في اعداد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال الاستفادة من المصادر العلمية العربية والاجنبية.

اما الجانب التطبيقي فقد تم اعداده استناداً الى المنهج الاستنباطي من خلال دراسة واقع التطبيق المحاسبي والتدقيقي لمخاطر التدقيق وتحليل نتائج بيانات الاستبانة الموضوعة للوصول الى النتائج المتعلقة بموضوع البحث.

6. أساليب جمع البيانات والمعلومات:- من أجل الحصول على البياناتِ والمعلوماتِ الضرورية ولغرض تحقيق أهداف البحث أعتمدَ الباحث على طرقِ مختلفة لجمعِ البيانات والمعلومات وكما يأتي:-

أولاً: الجانب النظري: من أجلِ أغناء الجانب النظري لهذا البحث أعتمد الباحث على العديدِ من المصادرِ العربية والأجنبية من كتبِ ودوريات ومقالات وبحوث محاسبية وأهم الدراسات السابقة المنشورة وغيرها من الوثائقِ ذات الصلة بموضوعِ البحث وحيثياته، هذا فضلاً عن الاستعانة بشبكةِ المعلومات الدولية (***INTERNET***) والاطلاع على أخر المستجدات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

ثانياً: الجانب التطبيقي: – استعان الباحث باستمارة الاستبيان وكذلك المقابلات الشخصية مع ذوي الخبرة والاختصاص في بعض الدوائر الحكومية المحلية والوحدات الاقتصادية للتزود بمعلومات يمكن الاستفادة منها في تطبيق البحث الحالي وكذلك للحصول على معلوماتِ يعتقد إنها مهمة عن كيفيةِ التعامل مع

مخاطر التدقيق على اختلاف أنواعها وسياقات العمل الصحيحة المتبعة ضمن حدود النظام المحاسبي المتبع من أجل أغناء الجانب النظري للبحث.

المطلب الثاني: أهم الدراسات السابقة (*Previous Studies Importance*)

يرى الباحث وجوب استعراض لأهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي لها صلة غير منقطعة بالبحث وأسهمت في رسم الأطر الهيكلية والبنائية للمنهجية، بالرغم من الاختلاف في محتوى هذه الدراسات والبحوث في هذا الموضوع.

أولاً:- الدراسات العراقية

بالنظر لندرة وجود دراسات عراقية كتبت في هذا الموضوع تناولت موضوع المخاطر في التدقيق، فقد اقتصرت المكتبات العراقية على الدراسة الآتية:-

_.دراسة (الرباعي، 2002)

الموسومة بـ " مخاطر التدقيق و أثرها في مصداقية النتائج " وهي رسالة ماجستير في علوم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.

أهتمت الدراسة في جانبها النظري في طبيعة ومكونات وتقدير مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج، فضلاً عن أهداف ومعايير وإجراءات التدقيق وعلاقتها بمخاطره، واستهدفت في جانبها العملي استقراء مجموعة أساتذة المحاسبة والتدقيق في الجامعات والمعاهد العراقية والمحاسبين القانونيين المزاولين لمهنة تدقيق الحسابات في القطاع الخاص في العراق حول مدى فائدة الوسائل الممكن استخدامها للحد من أثر مخاطر التدقيق في البيانات المالية.

وقد توصل الباحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات كان من أهمها:-

إن قرار مراقب الحسابات في تحديد مخاطر التدقيق يعتمد على مجموعة من العوامل الخاصة بتحديد كل من المخاطر الموروثة والمخاطر الرقابية ومخاطر الاكتشاف.

وقد تُوجت الدراسة بالعديد من التوصيات كان أبرزها:-

- ينبغي على مراقبي الحسابات التعرف على مخاطر التدقيق ودراستها وتحليل العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجاتها لما لذلك من أهمية في تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق.
- ينبغي أن يتكئ مراقبي الحسابات على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق لما لها من أهمية في تحديد هذا المستوى من المخاطر.
- على المدقق أن يستند في تقديره للمخاطر الموروثة إلى أسلوب منطقي يقوم على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيها وصولاً إلى تقدير سليم لهذه المخاطر.

ثانياً:- الدراسات العربية

- **دراسة (عصفور، 2003)**

وهي عبارة عن ورقة بحثية حول "تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق في الأردن" مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الخامس في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2003م.

وقد استهدفت ورقة البحث التي قدمها الباحث من وجهة نظر المدقق استقراء مدى قدرة مراقبي الحسابات في الأردن على إدراك مخاطر تدقيق الحسابات عن طريق اختبار العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات من وجهة نظر المدقق، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أبرزها: يعتمد تأثر قدرة المدقق على تقييم المخاطر بالمؤهل العلمي والتخصص والخبرة العلمية التي يتمتع بها، فضلا" عن حجم الشركة والشكل القانوني لها ونوع التدقيق، وأخيرا أتعاب التدقيق التي يطلبها المدقق.

ثالثاً:- الدراسات الأجنبية

1. **دراسة (Wallace & Kreutzfeldt , 1995)**

وهي دراسة ميدانية موسومة بـ "دور المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة في الحكم الشخصي في التدقيق" جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها "ليس هناك علاقة بين المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة وبين صياغة الحكم الشخصي في التدقيق" ، واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات التي حصلت عليها من أوراق العمل التدقيقية لشركة Arthur Anderson والمتعلقة بخبرة هذه الشركة في مجال تدقيق 260 وحدة اقتصادية.

واستهدفت الدراسة بشكل أساسي دور المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة في صياغة وترشيد قرارات المدقق فيما يتعلق بمدى وطبيعة الإجراءات التدقيقية التي يخطط لتنفيذها بعيداً عن الارتجال والحكم الجزافي.

ومن خلال دراسة وتحليل البيانات الممثلة لعينة الدراسة فقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية :-

هناك العديد من العوامل المؤثرة في تقدير المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة تتمثل في:-

- كفاءة الإدارة : والتي تعبر عن قدرتها على تسجيل الأحداث الاقتصادية محاسبياً دون الوقوع في أخطاء ومخالفات ذات أثر مادي على البيانات المالية.
- نزاهة الإدارة: والمتمثلة في مدى جديتها وإسهامها في منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات في البيانات المالية.
- القدرة المالية للوحدة الاقتصادية : والتي تضم اتجاهات الربحية وحالة السيولة، ومظاهر النجاح، والأسباب التي تخرج عن سيطرة الإدارة.
- رقابة الإدارة: وتضم الأنشطة التي تمارسها الإدارة في مجالات التنظيم، والتخطيط، والإشراف، ومراقبة التشغيل.
- الرقابة التفصيلية: وهي تلك الرقابة التي تنصب على المعاملات وأرصدة الحسابات لتعمل على منع واكتشاف التلاعب والتزوير المادي في فقرات البيانات المالية، وهذه الرقابة تضم الإجراءات

المتعلقة بصحة وشرعية المعاملات ومعالجتها، الجرد المادي والتحقق الدوري، بين الواجبات المتعارضة، وتفويض القيام بالعمليات، وتوافق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المقبولة .

ومن أهم التوصيات التي اقترحتها هذه الدراسة ، ضرورة قيام مراقبي الحسابات بتقدير المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة واستخدام المستويات المقدرة لهذين النوعين من المخاطر فضلا"عن مخاطر الاكتشاف، لتخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي، وصياغة الرأي التدقيقي في مدى عدالة البيانات المالية.

2. **دراسة (Mock & Wright , 1999)**

وهي عبارة عن دراسة ميدانية موسومة بـ "هل يتم الأخذ في الاعتبار مخاطر التدقيق والتغيرات في مستوياتها عند تخطيط برنامج التدقيق" وقد ارتكز محور اهتمام هذه الدراسة على مدى اهتمام مراقبي الحسابات عند صياغة برنامج التدقيق بالمستويات المقدرة لمخاطر التدقيق وأخذها بعين الاعتبار لتخطيط الإثباتات التدقيقية المطلوبة لتدقيق بند العملاء، ومدى تعديل برنامج التدقيق ليناسب التغيرات في مستويات المخاطر عند التقدم في تنفيذ العمل التدقيقي في السنة الخاضعة للتدقيق أو بين السنوات التدقيقية المتلاحقة.

واعتمد الباحثان في جمع البيانات على دراسة برامج تدقيق بند حساب العملاء خلال 64 مهمة تدقيق قامت بها شركات تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى استقراء آراء القائمين بمهمات التدقيق تلك، وذلك لغرض الوقوف على مدى تحقق الفرضيتين اللتين جرى التعبير عنهما في شكل السؤالين الآتيين:-

1. هل يتم اخذ المستويات المقدرة لمخاطر التدقيق في الاعتبار عند إعداد برنامج التدقيق ؟
2. هل يتم تعديل برنامج التدقيق ليلائم التغيرات الحاصلة في مستويات المخاطر عند تنفيذ العمل التدقيقي أثناء المدة ذاتها أو من سنة لأخرى؟

وقد خلصت الدراسة من خلال المنهج الذي قامت عليه الى الاستنتاجات الآتية:-

1- على الرغم من أن هناك تفاوت في مستويات الخطر التدقيقي من مهمة إلى أخرى، إلا أنها لم تحظ باهتمام كاف لتخطيط الإثباتات التدقيقية المطلوبة عند إعداد برنامج التدقيق.

2- إن عملية تخطيط مدى وطبيعة الإثباتات التدقيقية المطلوبة لم تأخذ بشكل كاف التغيرات في درجات المخاطر أثناء الفترة التدقيقية، فضلاً عن تخطيط تلك الإثباتات في السنوات اللاحقة اعتمدت بشكل أساسي على تلك المتبعة في السنوات السابقة.

وفي ضوء الاستنتاجات آنفة الذكر أوصى الباحثان بضرورة تفعيل دور مخاطر التدقيق في صياغة برامج التدقيق، وزيادة الاهتمام بالعوامل الناشئة عنها هذه المخاطرة واخذ التغيرات في مستويات المخاطر في الاعتبار عند تخطيط الإثباتات التدقيقية وتعديل برامج التدقيق ليناسب تلك التغيرات سواء خلال المدة التدقيقية أو بين المدد التدقيقية المتعاقبة.

-أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد عرض لمضمونِ أهم الدراسات السابقة على اختلاف أنواعها وتحليلها، يمكن تسجيل عدداً من النقاطِ التي تبين موقف البحث الحالي من الدراساتِ السابقة، على الرغم من كونه هو امتداداً للدراسات السابقة

ذات الصلة بموضوعِ مخاطر التدقيق، وهناك علاقة وطيدة بينهما، إلا انه يمكن القول: عند التحليل لأهم الدراسات السابقة نستنتج الأمور ألاتية:-

1. تكتسب دراسة الرباعي أهميتها من تناولها لطبيعة ومكونات وتقدير مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج وكذلك دراسة أهداف ومعايير وإجراءات التدقيق وعلاقتها بمخاطره. إلا أن هذه الدراسة لم تتناول أثر المخاطر في التدقيق في عملية التخطيط والتنفيذ للعمل الرقابي ولم تأخذ بنظر الاعتبار التقدير والقياس الفعلي للمخاطر الذي سينعكس على كفاءة وفاعلية التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق .
2. في حين تكتسب دراسة عصفور أهميتها من خلال استقراء مدى قدرة مراقبي الحسابات على إدراك مخاطر تدقيق الحسابات عن طريق اختبار العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات، إلا أن هذه الدراسة لم تتعرض إلى عملية تقييم مخاطر التدقيق لينسجم مضمونها مع ما وسمت به تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر التدقيق.
3. في حين تكتسب الدراسة التي قام بها الباحثان Wallace & Kreutzfeldt أهميتها من خلال كونها أبرزت العوامل المؤثرة في المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة و دور هذين النوعين من المخاطر في ترشيد الحكم الشخصي للمدقق المتعلقة بمدى وطبيعة إجراءات التدقيق، إلا أن هذه الدراسة لم تأخذ الإيجابيات التي تحققها عملية تحليل وتقدير هذين النوعين من المخاطر وأخذ ذلك في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي.
4. يمكن تأشير أهمية الدراسة التي قدمها الباحثان Mock & Wright من كونها أوضحت أهمية اخذ المستويات المقدرة للمخاطر في التدقيق في الاعتبار عند إعداد برنامج التدقيق، وعلى وجه الخصوص تخطيط الإثباتات المطلوبة في التدقيق وضرورة أخذ التغيرات في المستويات التقديرية للمخاطر في الحسبان في تقدير تلك الإثباتات وتعديل برنامج التدقيق ليناسب ذلك، إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على تقدير لأهمية مخاطر التدقيق من جانب دورها في تخطيط الإثباتات التدقيقية ولم تضم الجوانب الأخرى لتلك الأهمية.

وفضلاً عما ورد في التحليل السابق فإن جميع الدراسات السابقة تشترك في الأمور الآتية: -

1. لم تأخذ الدراسات السابقة العوامل المؤثرة في مخاطر في التدقيق، وإن تعرض بعضاً منها لتلك العوامل كدراسة Wallace & Kreutzfeldt فإنها أخذت جزء من العوامل فقط ولبعض المخاطر.
2. لم تقدم أسلوباً يسترشد به مراقبي الحسابات، لتوظيف العوامل المؤثرة في المخاطر للوصول إلى مستويات تقديرية كمية لدرجة المخاطر المحيطة بفقرات البيانات المالية.
3. لم تبين أهمية المخاطر في التدقيق والدور الذي تؤديه في تحقيق العديد من الإيجابيات، وإن تعرض بعضها لذلك كدراسة Wallace & Kreutzfeldt ودراسة Mock & Wright إلا أنهما اقتصرتا على النزر اليسير منها.

4. لم تتناول الوسائل التي من الممكن أن يستخدمها مراقبي الحسابات للحد من أثر المخاطر في التقارير و القوائم المالية.

ولهذا يأتي هذا البحث بوصفه خطوة سائرة في طريق استكمال ما بدأته تلك الدراسات ومحاولة تناول الجوانب التي لم تتطرق لها متمثلة في التقدير والقياس الفعلي للمخاطر في التدقيق.

المبحث الثاني – مفهوم المخاطر في التدقيق وتحديدها

أصبحت المخاطر في التدقيق أمراً واقعاً يُهدد وظيفة وعمل مراقبي الحسابات، ولها اثر في طبيعة نتائج العمل التدقيقي، وسنحاول من خلال هذا المبحث، توضيح لمفهوم المخاطر في التدقيق وتحديد أنواعها وأهميتها.

أولاً:- المخاطرفي التدقيق Risks in Auditing

كان الخطر في البداية مرتبطاً باستخدام العينات الإحصائية، وقد أوضح دليل التدقيق العراقي الرقم (4) الفقرة (5) منها المخاطر في التدقيق"بقيام مراقب الحسابات بإعطاء رأي غير مناسب عن بيانات مالية تكاد محرفة بدرجة جسيمة" (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية،2000: 4).

يرى بعض المختصين في حقل المعرفة أن الخطر الحقيقي في التدقيق هو خطر رفض القوائم المالية على أنها غير صادقة أو غير عادلة في حين أنها في الحقيقة معدة بشكل عادل، أو أنه خطر قبول القوائم المالية على أنها معدة بشكل عادل في حين أنها تتضمن خطأ جسيماً. ومن الواضح أن خطر القبول هو اكثر أهمية من خطر الرفض، اذ ركز بيان معايير التدقيق المرقم (47) الموسوم Audit Risk and Materiality الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) عام 1983 على المخاطر في التدقيق بأنها المخاطر الناتجة عن فشل المدقق _ بدون قصد _ في إعطاء رأى إيجابي، في القوائم التي بها أخطاء مادية Misstatement Material (Boynton et al, 2001:174).

يستنتج الباحث من خلال التعاريف السابقة بان هناك بعض المفاهيم تُركز على جانب المخاطر في التدقيق المتأتية من إبداء المدقق رأياً مهنيا" يقضي بأن القوائم المالية تعرض بصورة صادقة وعادلة المركز المالي ونتيجة العمليات للوحدة الاقتصادية التي خضعت للتدقيق بينما في الحقيقة تلك القوائم تتضمن خطأ مادي، و هناك مفاهيم أخرى ترى إن المخاطر تتمثل بقيام المدقق بإصدار رأى مفاده عدم صدق وعدالة القوائم المالية المدققة في حين أنها ليست كذلك.

مما سبق نستنتج أن المخاطر في التدقيق تتمثل في عدم تعبير المدقق عن تحفظه بخصوص أوضاع مالية تشتمل على مخالفات و أخطاء مهمة او تحفظه عن حال تسليمة هي في الحقيقة عكس ذلك.

ثانياً:- تحديد مسؤولية مراقبي الحسابات والإدارة بأكتشاف الغش والاخطاء والافعال غير القانونية والتقريرعنها:

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية معياري التدقيق رقم (240) المتعلق بمسؤولية المدقق عن الغش والخطأ عند تدقيق البيانات المالية، ورقم (250) المتعلق بمراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية، ولقد أشار كلا المعياريين إلى مسؤولية المدقق والإدارة كما يلي:-

_ مسؤولية الإدارة

1. إن المسؤولية الرئيسية لمنع وأكتشاف الخطأ والإحتيال تقع على عاتق كل من الأشخاص المكلفين بالتحكم المؤسسي في المنشأة وإدارتها والمسؤولية لكل منهما يمكن ان تختلف حسب المنشأة ومن بلد لأخر، وتحتاج الإدارة وبإشراف الأشخاص المكلفين بالتحكم المؤسسي إلى وضع وجه نظر سليم ضمن نطاق العمل وخلق ثقافة للأمانة واخلاقيات المهنة والمحافظة عليها، وإنشاء الأنظمة الرقابية المناسبة لمنع واكتشاف الخطأ والإحتيال داخل الوحدة الاقتصادية.
2. إن مسؤولية الأشخاص المكلفين بالتحكم المؤسسي في المنشأة وفعالية النظم المحاسبية وسلامة التقرير المالي للمنشأة تكمن من خلال أشراف الادارة، وأن الأنظمة الرقابية المناسبة قد وضعت بشكل صحيح ومناسب، بما في ذلك الرقابة المالية والإلتزام بالقانون.
3. إن مسؤولية الإدارة هو إنشاء بيئة رقابية للمحافظة على الإجراءات والسياسات للمساعدة في تحقيق هدف ضمان السلوك المنظم والكفؤ لأعمال الوحدة الاقتصادية إلى ابعد حد ممكن، وتتضمن هذه المسؤولية تنفيذ العملية التشغيلية للنظم المحاسبية والرقابة الداخلية والتي صممت من أجل منع واكتشاف الخطأ والإحتيال. إن مثل هذه النظم تقلل من مخاطر التحريف ولكن لاتستبعدها، بغض النظر عما إذا كانت قد نتجت عن الخطأ أو الإحتيال، ووفقاً لذلك فأن الإدارة تأخذ على عاتقها المسؤولية لأي مخاطرة متبقية. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،53:2008).

– مسؤولية مراقبي الحسابات:–

إن الهدف من تدقيق البيانات المالية كما تم توضيحة في معيار التدقيق رقم (200) "الهدف والمبادئ العامة التي تتحكم في تدقيق البيانات المالية" هو قدرة المدقق على إعطاء رأي، وان إعداد البيانات المالية قد جاء وفقاً للإطار المحدد لعرض البيانات المالية ومن جميع النواحي المادية .

لذلك فإن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق تصمم بحيث توفرتأكيداً معقولًا بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء حدث نتيجة لاحتيال أو خطأ. وحقيقة أن عملية التدقيق التي تم أداؤها قد تكون بمثابة مانع، الإ أن المدقق لايتحمل مسؤولية منع الإحتيال أو الخطأ ولا يمكن أن يكون كذلك.

ولا يتحمل المدقق مسؤولية منع الإحتيال أو الخطأ ويعود ذلك إلى الإسباب التالية:–

1. لا يمكن للمدقق أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم إكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، بسبب المخاطر الملازمة لعملية التدقيق فإن هناك مخاطرة لا يمكن تجنبها وهي أن بعض التحريفات المادية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها حتى إذا تم إجراء عملية التدقيق والتخطيط لها وفق معايير التدقيق الدولية.
2. إن مخاطرة عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن إحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم إكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ، وذلك لأن الإحتيال قد يتضمن خططاً متقنة ومنظمة بعناية بغرض إخفاء هذا الإحتيال، مثل التزوير في تسجيل العمليات.

3. ان المخاطرة التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم إكتشاف تحريف مادي ناتج عن إحتيال الإدارة أكبر من المخاطرة التي يواجهها عند عدم إكتشاف تحريف ناتج عن إحتيال العاملين، وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالتحكم المؤسسي والإدارة كثيرا ما يكونون في وضع يفترض أمانتهم ولايسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية المحددة من الادارة.
4. يعتمد رأي المدقق حول البيانات المالية على مفهوم الحصول على تأكيد معقول، ولذلك لايضمن المدقق في عملية التدقيق أن يكتشف أي تحريفات مادية سواء كانت نتيجة لإحتيال أو خطأ، وتبعاً لذلك فإن عدم إكتشاف وجود تحريفات مادية في البيانات المالية ناتجة عن إحتيال أو خطأ لا يتضمن في حد ذاته فشلاً في الامتثال للمعايير التدقيق الدولية. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 54:2008).

ثالثاً:- تحديد المخاطر في التدقيق

تقضي معايير التدقيق المتعارف عليها بان يقوم مراقبي الحسابات بإبداء رأي فني في القوائم المالية بصفة واحدة، غير أنه في حال تحديده لمستوى المخاطر فإنه يقوم بذلك على مستوى كل عنصر من عناصر القوائم المالية، لكي يتمكن من تحديد إجراءات التدقيق اللازمة للتحقق من كل عنصر وبطريقة تمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية بأقل مستوى من المخاطر.

فالمخاطر النهائية في التدقيق أو كما تسمى أحيانا المخاطر في التدقيق المقبولة Acceptable Audit Risks هي قياس لمدى استعداد المدقق لقبول احتمال أن تحتوي القوائم المالية على تلاعب أوتزوير أو خطأ جوهري بعد انتهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأى متحفظ . فهو عبارة عن رأي شخصي للخطر الذي يكون المدقق على استعداد لقبوله في القوائم المالية تفتقد التمثيل العادل بعد اكتمال عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ.

وعندما يقرر المدقق مخاطر التدقيق عند أقل مستوى مقبول للخطر، فهذا يعني احتمال ظهور أخطاء مادية في القوائم المالية بشكل قليل. ويترتب على ذلك إن التأكد الكامل يحدث عندما يكون الخط صفرا، في حين أنه عندما يكون الخطر 100 % ففي هذه الحالة ينتج عدم التأكد الكامل، ولاشك أن حالة التأكد الكامل Complete Assurance (الخطر صفر) لدقة وعدالة القوائم المالية مسألة غير اقتصادية من الناحية العملية، وهو ما يعني المدقق لا يمكن أعطاء رأي بأن القوائم المالية خالية تماماً من الاخطاء المادية التي تؤثر على دقة الحسابات الختامية والميزانية العامة.

ونظر لان المدقق يقوم بتحديد الخطر على مستوى الرصيد الفردي أو نوع معين من المعاملات، فإن المخاطر النهائية للتدقيق تتوقف على طبيعة الرصيد المعين أو النوع المعين من المعاملات وما يتعلق به من إجراءات الرقابة الداخلية من ناحية، وعلى فاعلية إجراءات التدقيق التحليلي والتفصيلي من ناحية أخرى.

رابعاً:- أنواع المخاطر في التدقيق Types of risks in audit

هناك اتفاق يرقى إلى مستوى الإجماع بين الهيئات المهنية والاختصاصيين في المهنة بأن للمخاطر في التدقيق ثلاث عناصر رئيسة، فقد نص كل من المعيار المرقم (47) الصادرعن (AICPA) والمعيار

المرقم (400) الصادر عن (IFAC) والمعيار المرقم (300) الصادرعن (ICAEW) على أن المخاطر في التدقيق تحتوي على ثلاثة أنواع رئيسة هي المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف .

أ. المخاطر الموروثةInherent Risk (IR)

وتعرف على أنها المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية فيظل عدم وجود رقابة داخلية أو بافتراض عدم وجود رقابة داخلية وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضوع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق أو بافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية، فمثلاً بعض البنود تعتبر ذات خطر متأصل أو أكثر من غيرها، مثل الاخطار التي تتعلق بالنقدية والمخزون (الذنبيات،2009:144).

ويطلق البعض عليها المخاطر الملازمة ويسميه البعض الآخر الضمنية أو المتأصلة وأيآ كانت التسمية، فالعديد من المنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبة وأدبيات التدقيق قد أصدرت العديد من التعريفات لهذا النوع من المخاطر وإن كانت تلك التعريفات ذات صيغ متعددة لكنها لا تختلف في جوهرها أو مغزاها.

فقد عرفت هذه المخاطر في دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنها تمثل "مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات للتعرض إلى خطأ مادي يتسبب في المغالاة بقيمة أرصدة تلك الحسابات، وترتبط هذه المخاطر بطبيعة العمل وطبيعة أرصدة الحسابات " (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 4-5).

أما معيار المخاطر في التدقيق والأهمية النسبية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2000: 21) فقد عرف المخاطر الموروثة بأنها "قابلية رصيد الحساب المعين أو النوع المعين من المعاملات للخطأ الذي يكون ماديا إذا اجتمع معأ ونتج خطأ في أرصدة أخرى من المعاملات وذلك مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به ''.

ويعتقد الباحث وبناء" على ذلك فالمخاطر الموروثة قياس لتقدير المدقق لأرجحية أن الأخطاء التي تتجاوز الحد المقبول توجد في دورة أو جزء من المعاملات قبل أخذ فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الاعتبار، و بعبارة آخرى قابلية القوائم المالية للتلاعب والتزوير المادي. اذ يتم تجاهل نظام الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر الموروثة بافتراض عدم وجود نظام رقابة داخلية أو وجود نظام رقابة داخلية غير فاعلة، أذ يتم تجاهل نظام الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر الموروثة. وتتوقف المخاطر الموروثة على العديد من العوامل يمكن تلخيصها بما يأتي: -

أولا:- طبيعة الرصيد أو النوع المعين من المعاملات:- فالمخاطر الموروثة تكون أكبر كلما كان الرصيد أو النوع المعين من المعاملات أكثر تعرض للخطأ المقصود أو غير المقصود، فالمخاطر المتعلقة بعنصر النقدية مثلا تكون أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالموجودات طويلة الأمد، وعلى العكس تكون المخاطر أقل إذا كانت الحسابات تتضمن بيانات فعلية عما إذا كانت تعتمد على أساس تقديرات لمعاملات مستقبلية، فلا شك أن الخطر يكون أقل بالنسبة لمصروف الرواتب عنه بالنسبة لمصروفات الديون المشكوك فيها.

ثانيا:- العوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية: فإذا كانت الوحدة الاقتصادية موضوعة التدقيق تعمل في صناعة تتميز بالتطورات التكنولوجية السريعة فهناك خطر ملازم للمخزون السلعي أو يكون المخزون في مثل هذه الصناعات أكثر عرضة للمغالاة في تقييمه، وكما أشار إلى ذلك دليل التدقيق العراقي المرقم (4) الموسوم " دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية " الصادر عن لجنة المعايير العراقية في ديوان الرقابة المالية سنة 2000. ويحدث الشيء نفسه غالباً للحسابات التي تكون عرضة للتغير في طلب المستهلك .

ثالثا:- عوامل أخرى تتعلق بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية : مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2000).

من خلال ما سبق توضيحه للمخاطر الموروثة يمكن أن يستنتج الباحث الأتي:-

1. يُعبر هذا النوع من المخاطر عن إمكانية قابلية Susceptibility رصيد حساب او معاملة او مجموعة من ارصدة الحسابات او المعاملات للتلاعب والتزوير والذي يُعد وفقآ لمفهوم الاهمية النسبيه ماديآ بدرجة تؤثر في الحكم الشخصي للشخص المعتاد والذي يستخدم القوائم المالية، وذلك التلاعب والتزوير يمكن أن يكون ماديا على مستوى رصيد حساب أو معاملة ما أو على مستوى مجموعة من الأرصدة والمعاملات معا إذا تم تجميع تلك التلاعبات بحيث يصبح مجموعه اذا تأثير مادي.
2. تشير المخاطر الموروثة إلى إمكانية تعرض القوائم المالية للتلاعب والتزوير المادي بغض النظر عن وجود أو مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك على اعتبار انه قد تتوفر العديد من العوامل التي تجمع لتلك القوائم عرضة للتلاعب والتزوير وتوفر بيئة لأن تتأصل أو تلازم الأخطاء والغش في القوائم المالية.
3. هذا النوع من المخاطر لا يسببه أو يتحكم به مراقبي الحسابات، إنما فقط عليهم تقدير درجة هذه المخاطر ومحاولة تخفيض تأثيرها.

ب. مخاطرالرقابة Control Risks (CR)

عرفها دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنها "مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في الحسابات دون أن تتوفر إمكانية منعها أو كشفها في الوقت المناسب من خلال النظام المحاسبي أوأنظمة الرقابة الداخلية ".(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 5).

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة القيود على الضوابط الداخلية حيث لا يمكن للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية أن يوفر للإدارة أدلة قاطعة على سلامة القوائم المالية، ومن هذه القيود مايلي:-

1. المتطلبات الإعتيادية للإدارة بعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق النظام.
2. معظم الضوابط الداخلية تميل للتوجه إلى العمليات المتكرره و ليس إلى العمليات غير المتكررة.
4. إحتمال خطأ من البشر يبسبب الإهمال أو أخطاء في تقدير وفهم التعليمات.
5. أمكانية الالتفاف على الضوابط الداخلية من خلال تواطؤ أحد الإداريين أو أحد الموظفين مع أطراف من خارج أو من داخل المنشأة.

6. أمكانية قيام أحد الأشخاص المسؤولين عن ممارسة الرقابة الداخلية بإساءة. مثل اقيام أحد الإداريين بتجاهل الرقابة الداخلية.

7. إمكانية أن تصبح الإجراءات غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف، وإمكانية تدهور والالتزام بهذه الاجراءات.(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 83:2008).

إن المدقق وهو بصدد تنفيذ اختبارات الرقابة في مرحلة فهم ودراسة وتقويم الرقابة الداخلية قد يتوصل إلى استنتاج غير صحيحة حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية ودرجة الاعتماد عليها، وفي هذا المجال فإن المدقق قد يواجه نوعين من مخاطر الاعتماد على الرقابة الداخلية هما :

أ. مخاطر زيادة الاعتماد Risk Of Over Reliance

ب. مخاطر قلة الاعتماد Risk Of Under _Reliance

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية. أو هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود إنحراف مادي في بند معين او نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وعدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أواكتشافها. (الذنبيات،144:2009)

ج. مخاطر الاكتشاف Detection Risks

تنشأ مخاطر الاكتشاف نتيجة لإحتمال عدم إكتشاف المدقق لخطأ مادي بسبب إستخدام أسلوباً لعينات في التدقيق أو التطبيق الخاطئ لها، أو قيام المدقق بتطبيق أجراءات تدقيق خاطئة أو حتى معقولة ولكن لا يكتشف الخطأ، ولذلك فأن مستوى مخاطر الإكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات بإختبارات التفصيلية. ويؤثر تقدير المدقق لمخاطر الرقابة مع تقديرة للمخاطرالملازمة، على طبيعة وتوقيت ومدى الإختبارات التفصيلية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الإكتشاف، وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق، إلى مستوى منخفض مقبول. وهناك دائماً وجود لبعض مخاطر الإكتشاف حتى لو قام المدقق بفحص رصيد الحساب أو طائفة من العمليات بنسبة 100%، وبسبب أن معظم أدلة الأثبات هي مقنعة وليست حاسمة، ولذلك يجب على المدقق القيام بدراسة المستويات التقديرية للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإختبارات التفصيلية المطلوبة لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، وفي هذا الصدد يقوم المدقق بمراعاة مايلي:- (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،87:2008).

1\1 طبيعة الاختبارات التفصيلية، مثلا أستعمال إختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من الإختبارات الموجهة إلى أطراف من داخل المنشأة، أو أستعمال اختبارات تفصيلية لهدف تدقيقي خاص إضافة لإستعمال إجراءات تحليلية.

2\1 توقيت الإختبارات التفصيلية. مثلا القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من إجرائها في موعد مبكر.

3\1 مدى الإختبارات التفصيلية. مثلاً إستعمال عينة بحجم أكبر. المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية من اكتشاف الانحرافات المادية، أو المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها

تصبح مادية وعدم تمكن المدقق من اكتشافها من خلال الإجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى نوعين يتعلقان بالإجراءات والاختبارات التفصيلية:

د. مخاطر المراجعة التحليلية:- Analytical Review Risk(ARR)

- الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

- خطر الاختبارات الجوهرية (Substantive Teste Risk(STR):

- الخطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

هـ. مخاطر العينات (sampling Risks (SR)

المخاطر الناتجة عن احتمال خروج مراقبي الحسابات بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملاً.

و. مخاطر غير متعلقة بالعينات (Non-Sampling Risk(NAR).

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطاً بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في اختبار المفردات وتقويم نتائجها، على سبيل المثال خروج المدقق برأي غيرسليم عن أحد البنود المتضمنة في العينة نتيجة عدم تمكن المدقق من تنفيذ إجراءات الاختبارات على هذا البند بشكل سليم. (الذنبيات،2009:145)

وقدعرفها دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنها "مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في الحسابات والبيانات المالية بالرغم من إجراءات الفحص والتدقيق التي قام بها مراقب الحسابات " (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000: 5).

هناك علاقة مباشرة بين كل من المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة من جهة، وكمية الإثباتات من جهة أخرى، فكلما كانت تلك المخاطر لبند معين عالية، كلما استدعت الحاجة جمع إثباتات أكثر عما لو كانت تلك المخاطر منخفضة، ومن زاوية أخرى ترتبط مخاطر الاكتشاف بعلاقة عكسية مع المقدار المطلوب من الإثباتات، عند رغبة المدقق في تخفيض هذا النوع من المخاطر يتوجب عليه الحصول على أدلة ثبوتية أكثر والعكس صحيح، إذ أن هناك علاقة عكسية بين مدى استعداد المدقق لقبول مستوى معين من الخطر الكلي للتدقيق (المستوى المقبول) وبين كمية الإثباتات المطلوب الحصول عليها، فكلما تطلب ذلك الحصول على اثباتات تدقيقية أكثر للوصول الى ذلك المستوى، والعكس صحيح.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج الآتي:-

1. تكمن مخاطر الاكتشاف من عدم تمكن إجراءات المدقق من اكتشاف التلاعب والتزوير المادي الذي يمكن أن يقع في القوائم المالية محل التدقيق، إن الأسباب الكامنة وراء هذه المخاطر ترتبط بتطبيق إجراءات تدقيقية قليلة الفعالية سواء في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، أو في مرحلة تنفيذها، إذ من الممكن أن تعزى أسباب هذه المخاطر إلى:-

أ. الفشل في اكتشاف الخطأ أو الغش بسبب استخدام أسلوب معاينة غير مناسب أو حجم عينة غير كاف .

ب. الفشل في أداء إجراءات تدقيقية ضرورية، بسبب اعتبارات الوقت والكلفة .

ج. استخدام إجراءات تدقيقية غير مناسبة في وقت معين .

د. الفشل في التوصل إلى الاستنتاج الصحيح من خلال الإثباتات التدقيقية والفحص التحليلي .

هـ. الفشل في تفسير النتائج التي تم التوصل إليها.

و. عدم كفاءة المدقق أو تأهيلها التأهيل الكافي.

2. يرتبط هذا النوع من المخاطر بأسلوب عمل المدقق ومنهجه في أداء عملية التدقيق، وعلى ذلك فإنه على عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة اللتين لايتم حكم فيها أو لا ينشئها المدقق، فإن مخاطر الاكتشاف يمكن للمدقق التحكم فيها وتخفيضها، إذ يكون مسئولاً عن اختيار إجراءات تدقيقية مناسبة وتطبيقها بشكل سليم لتجميع الإثباتات الكافية، وذات النوعية الجيدة التي تجعله قادرا "على إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها.

ز. أنواع أخرى من مخاطر التدقيق

هناك تقسيم آخر لأنواع المخاطر في التدقيق مثل المخاطر النهائية لعملية التدقيق اذ تقسم إلى نوعين من المخاطرهما:-

النوع الأول: احتمال حدوث خطأ مادي في القوائم المالية، وينجم هذا الخطر عن الحكم المباشر للمدقق، وهناك ثلاث محددات رئيسة لهذا النوع هي : -

أ- نزاهة وكفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية .

ب- قوة نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية .

ج- الحالة الاقتصادية للوحدة محل التدقيق .

النوع الثاني: احتمال الفشل في اكتشاف الخطأ المادي، ويدخل هذا النوع في نطاق الحكم المباشر للمدقق، وهناك محددان رئيسان لهذا النوع من المخاطر هما:

أ- المخاطر في التدقيق الناتجة عن طرق استخدام العينات Sampling Risk

ب- المخاطرفي التدقيـق الناتجة عن عـدم استخدام العينات Non Sampling Risk

تنتج المخاطر في التدقيق عن طريق استخدام العينات بسبب أن عملية التدقيق تتم بنسبه أقل من 100%،

ويرى الرباعي (2002: 35) أن ما سبق قوله يرتبط بالصفات الشخصية للمدقق ومن الصعب التعبير عن هذه المخاطر بمقاييس كمية نظراً لأنها ترتبط بطبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق وكفاءة المدقق في تنفيذه او القدرة على تقويم نتائج التدقيق بصورة ملائمة.

سادساً:- تحديد المخاطر في مرحلتي التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق

على مراقب الحسابات أن يقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصولِ على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أي أخطاء مادية أو جوهرية وانجاز التدقيق بطريقةِ فعالة، وعليه أن يعنى بمستوى التخطيط لعمليةِ التدقيق ووضع وتحديد الإستراتيجية الشاملة لسلوكْ ونطاق الفحص المتوقع أداءه. ونظرا" لأهمية مرحلتي التخطيط والتنفيذ في عمل المدقق، لذا ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار

المخاطر في التدقيق والأهمية النسبية في كلتا الحالتين الآتيتين: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،2000: 8).

أ. تخطيط عملية التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق.

ب. تقويم ما إذا كانت القوائم المالية ككل قد تم عرضها بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

- **اعتبارات المخاطر في التدقيق والأهمية النسبية لمستوى القوائم المالية.**

أن حكم المدقق عن الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط قد بني على نفس المعلومات المتاحة في مرحلة التقويم، فإن الأهمية النسبية لأغراض التخطيط والتقويم تكون واحدة. وعلى الرغم من ذلك، لا يستطيع مراقب الحسابات عند تخطيط عملية التدقيق أن يتوقع جميع الظروف التي تؤثر بصيغة نهائية على الأحكام الخاصة بالأهمية النسبية في تقويم نتائج التدقيق في نهاية عملية التدقيق. ونتيجة لذلك فإن حكم المدقق المبدئي عن الأهمية النسبية سيختلف عادة عن حكمه عن الأهمية النسبية المستخدم لتقويم نتائج التدقيق. فإذا اتضح أن مستويات الأهمية النسبية لتقويم نتائج التدقيق كانت أقل بدرجة محسوسة فيجب على المدقق إعادة النظر في كفاية إجراءات التدقيق التي قام بتنفيذها. كما ينبغي على المدقق _عند تخطيط إجراءات التدقيق_ أن يأخذ في اعتباره أيضا طبيعة، وسبب (إذا كان معلوما) ومبلغ أي معلومات غير صحيحة كان على علم بوجودها من تدقيق القوائم المالية للمدة السابقة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2000).

سابعاً:- علاقة المخاطر بإجراءات التدقيق

تؤثر الإجراءات التدقيقية المنفذة لغرض الحصول على فهم لبيئة الوحدة الاقتصادية للمخاطر في التدقيق، فمن زاوية كونها تساعد في تحديد مستوى الخطر النهائي المقبول وتحديد وتحليل العوامل المسببة للمخاطر الموروثة المتمثلة في إمكانية حدوث تلاعب وتزوير مادي في البيانات المالية (Boynton,2000:178). وبالتالي دراسة تلك العوامل لتحديد مناطق المشاكل المحتملة والمواطن والفقرات التي من الممكن أن تكون عرضة للتلاعب والتزوير، وبهذا يتمكن المدقق من إجراء تقدير للمخاطر الموروثة.

ومن ناحية أخرى، تعد الإجراءات التي ينفذها المدقق لغرض الحصول على فهم للرقابة الداخلية، وتلك التي تتم لغرض اختبارات الرقابة، من الأمور المهمة لمساعدة المدقق في تحديد مناطق فشل الرقابة الداخلية في منع واكتشاف وتصحيح التلاعب والتزوير الممكن حدوثه في فقرات القوائم المالية، فضلاً عن ذلك تُعد عملية فهم الرقابة الداخلية، وإجراء اختبارات الرقابة، من الخطوات الأساسية لتقدير مخاطر الرقابة.

وترتبط المخاطر في التدقيق بالإجراءات التدقيقية التي تتم لغرض الاختبارات الأساسية من أنواع عدة تتمثل في الآتي:-

1. تؤثر درجة المخاطر المحيطة بفقرات القوائم المالية، في حجم عينات الاختبارات الأساسية المراد إخضاعها لإجراءات التدقيق، ويمكن إبراز علاقة المخاطر بحجم الاختبارات الأساسية كما في النقاط الآتية:-

_ هناك علاقة مباشرة بين المستوى المقدر للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة وبين حجم العينة، فإذا كانت هذه المخاطر مرتفعة، فإن حجم العينة يكون مرتفعا" أيضا" والعكس صحيح.

_ هناك علاقة عكسية بين المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق والمستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف، فكلما كان المستوى المقبول أو المسموح به لهذه المخاطر منخفضا" كلما أدى ذلك إلى كبرحجم العينة والعكس صحيح. ويمكن تلخيص تلك العلاقات ووصفهاعلى النحو الوارد في الجدول المرقم (1)

الجدول (1) علاقة المخاطر بحجم عينات الاختبارات الأساسية

ت	المخاطر	مستوى الخطر	حجم العينة
1	**المخاطر الموروثة**	مرتفع منخفض	كبير صغير
2	**مخاطر الرقابة**	مرتفع منخفض	كبير صغير
3	المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق والمستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف	منخفض مرتفع	كبير صغير

المصدر: (Taylor & Glezen,1997:427)

2. يؤثر تقدير المدقق لمستوى المخاطر المحيطة بفقرات القوائم المالية في توخي تتنفيذ الإجراءات، فعلى سبيل المثال، عند تدقيق فقرة المخزون والتي تتبع الوحدة طريقة الكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم مخزونها السلعي نهاية الفترة المحاسبية، وليفترض أن تقدير المدقق للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لبند المخزون كان مرتفعا ففي هذه الحالة يسعى المدقق لأن تكون مخاطر الاكتشاف منخفضة وذلك بتطبيق إجراءات التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن بند المخزون خال من التلاعب والتزوير الجوهري، وليفترض أن هدف المدقق هنا _من بين أهداف عدة_ هو التحقق من سلامة تقييم المخزون، ولاستيفاء ذلك يصبح من المناسب أن يقوم المدقق بتدقيق أسعار قوائم المخزون المباع في المدة المحاسبية التالية بالقرب من تاريخ الميزانية وذلك لطائفة من عناصر المخزون لتقدير معقولية وسلامة التقديرات الخاصة بتقييم مخزون آخر المدة للسنة الخاضعة للتدقيق. (الرباعي،2000: 113)

ثامناً:- أهمية المخاطر في مرحلة إبداء الرأي في القوائم المالية

أصبحت المخاطر في التدقيق أمرا" واقعا" يهدد المدقق، ولها اثر في نتائج العمل التدقيقي، و يمكن توضيح أثر المخاطر في التدقيق في مرحلة إبداء الرأي وتناول الأساليب التي من الممكن أن تسهم وتساعد في التحكم بتلك المخاطر أو في الأقل تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة.

أ. أثر المخاطر في مرحلة إبداء الرأي التدقيقي

يمثل تقرير المدقق الناتج النهائي لمراحل عملية التدقيق ووسيلة إبلاغ نتائج التدقيق إلى الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، ويقول البعض (الصحن واخرون،2000: 24) إن التدقيق الخارجي"يعد عملية

اتصال متكاملة، يمثل فيها التقرير أداة الاتصال التي تحمل الرسالة الموجهة لمستخدمي هذا التقرير، وفي ضوئه يمكن أن تتخذ قرارات، وتتحدد مواقف، وتدور مناقشات ".

- وسائل السيطرة على المخاطر في التدقيق

و تعني الأدوات التي يستند إليها المدقق لتخفيض حدة تأثير المخاطر، ولما كانت المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا يتحكم بها المدقق ولا تخضعان لسيطرته، فإن مسؤولية المدقق اتجاه هذين النوعين من المخاطر تتمثل في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيهما وتقديرهما وأخذهما في الاعتبار عند تخطيط طبيعة ومدى وتوقيت الاختبارات الأساسية لجمع أدلة الإثبات، وكذلك تحديد مواطن المخاطر والتركيز عليها لتخفيض حدة تأثير هذه المخاطر، وسعيا " لتخفيض مخاطر الاكتشاف ومخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول. ويمكن أن يكون للمدقق دور في مساعدة الإدارة على تخفيض المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة مستقبلاً من خلال الإبلاغ عن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وكما أوصت الفقرة (26) من دليل التدقيق العراقي المرقم (4) بأنه "على المدقق إبلاغ الإدارة كتابياً في صورة تقرير أو خطاب مكتوب بنقاط الضعف التي اكتشفها أثناء دراسته وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية ". (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية،2000: 10) .

يتضح مما سبق أن تخفيض وإدارة مخاطر الاكتشاف تقع على عاتق المدقق الذي يعمل بكل جهده لاكتشاف الأخطاء المادية المهمة.

ب. استخدام سياسات وإجراءات الرقابة النوعية على جودة العمل التدقيقي

أن مخاطرالاكتشاف ينشأ بسبب انخفاض جودة العمل التدقيقي والتي تتمثل مظاهرُه في:-

3. استخدام إجراءات تدقيق غيرسليمة.
4. سوء تنفيذ إجراءات التدقيق.
5. سوء فهم وتفسير النتائج المستخلصة من إجراءات وإثباتات التدقيق.
6. تنفيذ إجراءات التدقيق في وقت غير مناسب.

لذلك يجب على مسئولي التدقيق وضع نظام ملائم لقياس وتقويم أداء القائمين على مهام العمل التدقيقي، لمتابعة مدى تقدمهم في تنفيذ المهام. (الصحن واخرون،2000: 39) .

ج. استخدام أساليب العينات الإحصائية

تنتج مخاطر استخدام أسلوب العينات _كأحد عناصر مخاطر الاكتشاف_ بسبب أن العينة المختارة التي تم فحصها لاتمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلا جيدا ،وتزيد حدة هذه المخاطر عند اتباع العينات الحكمية، إذ إن هناك العديد منها يتوجه إلى هذا الأسلوب من العينات ومن أهمها: -

1. أن تحديد حجم العينة ومفرداتها تعد عملية شخصية تتم بناء" على الحكم والتقدير الشخصي للمدقق والذي يعتمد على خبرته وكفاءة والتي تعتمد على أساليب موضوعية توفر للمدقق أساسا" لإثبات أن العينة المختارة كانت كافية وأنها غير متحيزة.
2. تعذر تقدير درجة المخاطر أو عدم التأكد الذي يحيط بعملية التدقيق بشكل كمي.

3. لايوجد تأكيد أن الأجزاء التي يتم فحصها لاتحتوي على أخطاء جوهرية لان تحديد حجم العينة ومفرداتها لم يتم أساساً بطريقة رياضية وإحصائية.

ونتيجة لأوجه القصور والنقد الموجه لأسلوب العينات الحكمية، بدأ المدقق وباستخدام الأسس العلمية في التدقيق الانتقائي، والمتمثلة باستخدام بعض أسس علم الإحصاء في التدقيق.

ويرى الباحث أن استخدام أسلوب لعينات الإحصائية في التدقيق _باعتباره أسلوبا" علميا" متطورا"_ ينتج عنه مخاطر اكتشاف أقل مقارنة بأسلوب العينات الحكمية، ويرجع سبب ذلك إلى ما يمتازبه هذا الأسلوب من سمات أهمها:

1. مساعدة المدقق في تقدير حجم العينة وتحديد مفرداتها وتقييم نتائجها على أسس موضوعية.
2. توفير الوقت والجهد والكلفة بتمكين المدقق من اختبار أصغر حجم ممكن للعينة المراد تدقيقها ومن ثم يمكن الفحص بواسطة عدد محدد من الأفراد ذوي الكفاءة العالية وخلال مدة زمنية محددة مما يؤدي إلى الحصول على نتائج أدق وبكلفة تدقيق أ قل.

د. أدلة الإثبات ذات الكفاية والكفاءة والتوقيت المناسب كأداة لضبط المخاطر

هناك علاقة وثيقة بين كفاية وكفاءة أدلة الإثبات والثقة بها اوبين المخاطر في التدقيق، ويلزم المدقق تجميع القدر الكافي والنوعية الجيدة من الأدلة والتي منشأنها تحقيق مساندة وتدعيم كاف لرأي المدقق، وتعمل على تخفيض مخاطر إبداء رأي تدقيقي غيرمناسب إلى أدنى مستوى ممكن، ومن ثم تفادي تعرض المدقق للمساءلة والمشاكل القانونيةالمحتملة.

هـ . استخدام الإجراءات التحليلية بصفتها أداة لضبط المخاطر

يمكن القول إنه يجب على المدقق مراعاة الآتي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2000: 38) .

1. إذا كان تقديره لمخاطر الرقابة والمخاطر الجوهرية عاليا فإنه يجب أن يحصل على أدلة تدقيق أكثر عند أدائه للإجراءات التفصيلية، وكذلك التأكد من أن الإجراءات التفصيلية تمده بأدلة تدقيق مناسبة وكافية لتخفيض مخاطر الاكتشاف، ومن ثم مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول.
2. عندما يقرر المدقق أن مخاطر الاكتشاف بالنسبة للقوائم المالية كانت عالية وقد اكتشف بعض الأخطاء المهمة فيجب عليه إبداء رأي متحفظاً ورأي سلبياً اوالامتناع عن إبداء الرأي.

7. صياغة تقرير المدقق

إن عملية إيصال نتائج تنفيذ مهمة التدقيق إلى الجهات المعنية بالأسلوب المناسب هي عملية ذات أهمية بالغة وذلك حتى يتسنى إيصال المعلومة بطريقة واضحة وسهلة إلى المعنيين بهذه النتائج، لذلك على المدقق صياغة ملاحظاته وتوصياته ضمن تقرير فعلي للجنة التدقيق في مجلس إدارة الشركة. وفيما يلي أهم النقاط التي يجب أن يتضمنها التقرير:- (معهد التدريب المالي والمصرفي، 2005: 65 – 66).

1. أهداف تدقيق النشاط أومركز العمل.
2. إظهار بعض المعلومات التي تعطي معلومات عن الشركة أوالنشاط موضع التدقيق مثل (أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وعدد الموظفين ،وموقع الشركة، وحجم النشاط ... الخ).

3. تحديد الأنشطة التي تم إخضاعها لعمليات التدقيق وكذلك الأنشطة التي كان يجب تدقيقها خلال فترة عملية التدقيق.
4. الملاحظات والتوصيات التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق بحيث يتم إظهارها في التقرير اعتمادا" على معايير معينة هي:-

ا. وجود معايير قياس: وتمثل المعايير المستخدمة في عملية التقييم ما يجب أن يكون عليها الوضع.

ب. الوضع القائم: بيان الوضع القائم وتحديد الانحرافات بين الواقع الفعلي ومايجب أن يكون.

ج. السبب: تحديد سبب الانحراف.

د. الأثر: تحديد مدى الخطر الذي يمكن أن ينتج عنها هذه الانحرافات، اذ يتم تحديد درجة خطورة كل ملاحظة على الوحدة الاقتصادية.

5. تضمين التقرير توصيات لتحسين مستويات الأداء وتطوير العمل.
6. تقييم لمستوى الأداء وإجراءات التصحيح التي تم اتخاذها لبعض الملاحظات التي تم الإشارة إليها.
7. ردود ومطالعات الجهة التي تم التدقيق عليها،وعلى المدقق أن يحصل على موافقة الجهة المعنية على كافة ملاحظاته، وإذا لم يتم الاتفاق على أي منها، يجب الإشارة إلى ذلك وأسباب عدم الاتفاق ضمن التقرير.
8. في حالة وجود معلومات ذات طبيعة سرية وخصوصية يمكن عرضها ضمن تقرير منفصل.

يتم إعداد التقرير عند الانتهاء التام من عملية التدقيق وتوقيعه من قبل المعنيين.

المبحث الثالث (الجانب التطبيقي)

تحليل أثر المخاطر على كفاءة وفاعلية تخطيط وتنفيذ عمل المدقق

يهدف المبحث الحالي للتعرف على طبيعة الآراء التي أبداها افراد عينة الدراسة (وهم نخبة من مراقبي الحسابات والمدققين الداخلين ومدراء الحسابات في دوائر الدولة فضلاً عن حملة الشهادات في حقل الاختصاص) للأبعاد الرئيسة والمتمثلة في تحليل نتائج الاستبانة الموزعة على أفراد العينة وفقاً للمحاور التي تضمنتها وأثر المخاطر في التدقيق على كفاءة *وفاعلية تخطيط وتنفيذ عمل المدقق*، ومن اجل الوقوف والحصول على نتائج استجابة عينة الدراسة حول الأسئلة المطروحة تم استعمال الأساليب الإحصائية (الوسط الحسابي ، الاهمية النسبية والانحراف المعياري) **ومن جانب آخر، اعتمد الباحث الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) كمعيار لقياس و تقييم الدرجة المستحصل عليها و المتعلقة باستجابات عينة المبحوثين، و ذلك ضمن التقدير اللفظي لاوزان الاستبانة الخمسة، علما بان الوسط الحسابي الفرضي (3) يمثل المتوسط بين أعلى درجة في المقياس (5) و أوطأ درجة فيه (1)** أي إن ((5+1) ÷2=3) وكالآتي :-

جدول يبين شدة الاستجابة والوسط الحسابي والانحراف المعياري

الاسئلة	شدة الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X1	4	10	25	62.73	5	12,5	5	12.5	1	2.5	3.645	0.924
X2	17	42.73	19	48.18	2	5.45	1	2.73	1	2،5	4.290	0.770
X3	21	52.72	16	4	2	1،82	1	2،5	-	-	4.427	0.696
X4	11	27.5	17	42.5	6	15	5	12.5	1	2،5	3.809	1.036
X5	16	40	18	45	5	12،5	2	5	-	-	4.227	0.797
X6	12	30	18	4.5	5	12.5	4	10	1	2،5	3.963	0.937
X7	9	22،5	20	50	8	20	3	7.5	1	2،5	3.827	0.917
X8	7	17.5	16	40	12	30	4	10	2	5	3.572	1.008
X9	8	20	19	47.5	8	20	4	10	1	2.5	3.736	0.992
X10	9	22.5	17	42،5	10	25	3	7.5	2	5	3.727	1.012
X11	3	7،5	13	32،5	14	35	8	20	2	5	3.2	0.984
X12	1	2.5	13	32.5	15	37.5	9	23.5	2	5	3.045	0.922
X13	2	5	11	27.5	15	37.5	10	25	2	5	3.018	0.918
X14	14	35	17	42،5	7	17،5	1	2،5	1	2،5	2.790	0.857
X15	1	2.5	10	25	13	32.5	12	30	4	10	2.809	1.009
X16	16	40	14	35	2	5	7	17،5	1	2.5	3.190	0.872
X17	12	30	20	50	7	17،5	1	2،5	2	5	3.581	1.017
المعدل		19.038		40.214				14.171		3.050	3.58	0.992

المصدر: إعداد الباحث على وفق نتائج الحاسبة الإلكترونية.

يشير الجدول أعلاه إلى التحليل الإحصائي لاستجابات عينة البحث بشأن مخاطر التدقيق، إذ تضمن النسب المئوية لإجابات عينة البحث، و الأوساط الحسابية الموزونة لمتغيرات و فقرات الخيار الاستراتيجي بهدف تحديد مستوى الإجابة لكل منها، و الانحرافات المعيارية لغرض تشخيص مديات تشتت قيم المتغيرات و الفقرات عن أوساطها الحسابية، و معاملات الاختلاف لغرض معرفة تجانس الفقرات و المتغيرات وفقاً لاتجاهات استجابات عينة البحث.

المحور الأول : المخاطر الموروثة

عند النظر إلى قيم الوسط الحسابي لكل سؤال كما سيتضح لاحقاً مقارنة مع الوسط الحسابي الفرضي أن بعض إجابات العينة تتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام وفقاً لمعطيات الاستبانة، وفيما يلي تحليل إجابات عينة البحث بشان المخاطر الموروثة :-

1. تنشأ المخاطر الموروثة من خلال التلاعب بالقوائم والتقارير المالية والتزوير المادي، وقد أشارت نتائج الاستبانة بان نسبة 62.73 % من عينة البحث متفقون تماماً على ذلك، وظهر ذلك واضحاً من خلال قيمة الوسط الحسابي البالغة 3.645 وانحراف معياري مقداره 0.924 .

2. تتفق عينة الدراسة على إن المخاطر الموروثة تحصل عندما تكون ارصدة بعض الحسابات المهمة قد اعدت بشكل خاطئ، وقد أشارت نسبة (42.73 +48.18) من العينة إلى ذلك اذا ما أوخذت حالة الاتفاق والاتفاق بشدة بنظر الاعتبار مجتمعة، وتؤكد قيمة الوسط الحسابي البالغة 4.290على ما سبق.

3. تحدث المخاطر الموروثة غالباً في بنود الحسابات التي تكون اكثر تعرضاً للخطأ سواء كان الخطأ مقصود او غير مقصود، وقد كشفت إجابات عينة البحث عن اتفاق بشدة في هذا المجال وبنسبة 52.72% وبقيمة وسط حسابي بلغ 4.427 .

4. اتفقت إجابات الاستبانات وبنسبة 70 % اذا ما أوخذت نسبة اتفق واتفق بشدة بنظر الاعتبار على ان المخاطر الموروثة تكون كبيرة جداً في الحسابات التي تكون قيمها تقديرية وليست قيم فعلية مثل المخصصات والاحتياطيات، وبقيمة وسط حسابي بلغت 3.809 .

5. أظهرت نتائج التحليل بان 85 % من عينة الدراسة (40% + 45 %) على عدم كفاية راس المال المتاح للاستمرار في العمليات التشغيلية ربما ينشأ المخاطر الموروثة وذلك بعد تحليل رأس المال العامل، وفي هذه الفقرة ظهرت قيمة الوسط الحسابي (4.22) لتفصح عن ذلك.

6. اتفاق إجابات الاستبانات المُعدة وبنسبة 75% على ان المخاطر الموروثة لا يتحكم بها مراقبي الحسابات وانما فقط عليهم تقدير درجة المخاطرة ومحاولة تقليلها، وبقيمة وسط حسابي بلغت (3،963) .

7. تنشأ المخاطرة الموروثة من خلال وجود تغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة لدى بعض الوحدات أو المنظمات في احتساب المخزون أو الاندثار، وقد كشفت إجابات العينة المختارة من خلال البحث عن اتفاق للعينة في هذا المجال وبنسبة 72 % وبقيمة وسط حسابي بلغت (3،827).

المحور الثاني : مخاطر الرقابة

1. تتفق عينة البحث على إن مخاطر الرقابة تحدث عندما تكون هناك اخطاء جوهرية في الحسابات دون ان تتوفر امكانية لاكتشافها في الوقت المناسب، وقد أشارت نسبة 57،5 % من العينة إلى ذلك في X8، وتؤكد قيمة الوسط الحسابي البالغة 3،573 على ما سبق.

2. أتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 67،5 % بانه ينبغي ان تقوم الوحدة الاقتصادية بمسك سجلات محاسبية تفصيلية بالموجودات، وبلغت قيمة الوسط الحسابي في هذا الصدد (3،736).

3. أشارت إجابات الاستبانات المطروحة وبنسبة 65 % من العينة المختارة أن تتضمن السجلات والبيانات الخاصة بالموجودات وهي _ مواصفات الموجود ، وتاريخ الشراء، موقع أو مكان وجود الموجود، الرقم الرمزي للموجود، الاندثارات السنوية المتراكمة ، تاريخ الاستبعاد أو الشطب التقرير عن المعلومات دورياً وباستمرار وفقاً لمتطلبات الوضع الراهن، وبقيمة وسط حسابي قدره (3،727).

4. أظهرت نتائج التحليل بان 40% من العينة تعتمد عمليات شراء الموجودات على تشكيل لجنة مختصة لهذا الغرض وتقديم الاستشارات من خلال المشاركة لمستخدم الاستشارة أو صاحب القرار ، وبقيمة وسط حسابي قيمته (3،2).

5. أكد أفراد العينة على إن هناك طريقة متبعة وثابتة لتسلم الموجودات من لجنة الشراء ويتم إدخالها مخزنياً، وقد أشارت نسبة 35 % من العينة المأخوذة إلى ذلك، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي في هذا الخصوص (3،045) .

6. اتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 32،5 % بانه ينبغي ان يتم إجراء المطابقة بين السجلات والأستاذ العام دورياً، وظهرت قيمة الوسط الحسابي (3،018) في هذه الفقرة .

7. يؤكد أفراد العينة بأن الصرف من المخازن لا يتم إلاّ بعد تقديم طلب من القسم المختص وتصديق مدير المخازن أو الشخص المسؤول وبنسبة 78%، وبوسط حسابي بلغت قيمته (3،790).

8. عدم اتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 45% على انه لاتوجد وسائل حماية كافية للمخازن لكي لا تتعرض للتلف والحريق، وبقيمة وسط حساب البالغ (2،809) ضمن X15.

المحور الثالث :- مخاطر الاستكشاف

جاء هذا المحور ليظهر اجابات العينة بشأن مخاطر الاستكشاف والتحليل الاحصائي لها وكما يأتي:-

1. اتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 75% على ان مخاطر الاستكشاف تنشأ من وجود انحرافات مادية في بعض بنود الميزانية ولم يستطع المدقق من اكتشافها، وبقيمة وسط حسابي قدره (3.190).

2. تنشأ مخاطر الاستكشاف عند خروج المدقق نتيجة تدقيق عينة معينة(تدقيق جزئي) تختلف نتيجتها لو دققت تدقيقاً كاملاً، إذ تبين نتائج الدراسة إن نسبة 80 % تمكن من ذلك، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي 3.581.

3. تظهر مخاطر الاستكشاف عندما لا يستطيع المدقق ان ينفذ كافة اجراءات الاختبار على بند معين بشكل سليم، إذ تبين نتائج الدراسة إن نسبة 80% تمكن ذلك، و بلغت قيمة الوسط الحسابي 4.2 ضمن هذا البند.

4. أظهرت نتائج التحليل بان 55 % من عينة الدراسة تكمن في مخاطر الاستكشاف من عدم تمكن اجراءات المدقق من اكتشاف التلاعب والتزوير المادي الذي يمكن ان يقع في القوائم المالية، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي 3.6 .

5. أ يؤكد أفراد العينة بأن من الاسباب الاخرى لظهور هذه المخاطر هي الفشل في اكتشاف الخطأ أو الغش بسبب استخدام أسلوب معاينة غير مناسب أو حجم عينة غير كاف وبنسبة 80%، وبوسط حسابي بلغت قيمته 4.45 .

5. ب يؤكد أفراد العينة بأن من الاسباب الاخرى لظهور هذه المخاطر هي الفشل في أداء إجراءات تدقيقية ضرورية، بسبب اعتبارات الوقت والكلفة وبنسبة 55%، وبوسط حسابي بلغت قيمته 3.9.

5. جـ أظهرت نتائج التحليل بان 65 % من عينة الدراسة بأن من الاسباب الاخرى لظهور هذه المخاطر هي استخدام إجراءات تدقيقية غير مناسبة في وقت معين، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي 3.7

5. د اتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 55% بأن من الاسباب الاخرى لظهور هذه المخاطر هي الفشل في التوصل إلى الاستنتاج الصحيح من خلال الإثباتات التدقيقية والفحص التحليلي، وبقيمة وسط حساب البالغ 3.7 .

5. هـ عدم اتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 45% على بأن من الاسباب الاخرى لظهور هذه المخاطر هي الفشل في تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، وبقيمة وسط حساب البالغ 3.35 .

5. و عدم اتفاق إجابات الاستبانات وبنسبة 40 % على بأن من الاسباب الاخرى لظهور هذه المخاطر هي عدم كفاءة المدقق أو تأهيله التأهيل الكافي، وبقيمة وسط حساب البالغ 2.95 .

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات Conclusions

اعتماداً على المناقشة والتحليل الذي تضمنه الجانب النظري، وعلى تحليل البيانات المرتبطة بالجانب التطبيقي من واقع استمارة الاستبيان خلص البحث الحالي إلى العديد من الاستنتاجات سيتم في هذا المبحث عرضها بشكل مقتضب على اعتبار أن النتائج التفصيلية قد وردت بين طيات المباحث السابقة ومن أهم هذه الاستنتاجات الآتي:-

1. يلقى موضوع المخاطر في التدقيق اهتماماً متزايدا من المنظمات المهنية المعنية بالتدقيق، فقد أصبحت المخاطر في التدقيق أمرا" واقعا" يهدد نتائج تقارير التدقيق، ويُعد التعرف عليها وتقديرها أمرا بالغ الأهمية في مساعدة مراقبي الحسابات في تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي بشكل اكثر كفاءة مما يمكن مراقبي الحسابات بصورة عامة من الوصول إلى نتائج أكثر منطقية ثم تحقيق الهدف المتمثل بإبداء الرأي المهني المحايد ولهذا يتمثل المفهوم العام للمخاطر في التدقيق بأنها المخاطر الناتجة عن فشل المدقق في إبداء رأي تدقيقي غير متحفظ في الوقت الذي كان يجب أن يكون متحفظاً في ذلك الرأي أو إبداء رأي متحفظ في الوقت الذي كان يجب أن يكون غير متحفظ من جانب آخر.
2. يعتمد قرار مراقب الحسابات في تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق على دراسة وتحليل مجموعة من العوامل تُعد مفيدة في هذا المجال تتمثل في حجم الشركة وطبيعة عملها، وشكل الملكية، وطبيعة ومقدار المطلوبات، وأرباح وخسائر السنوات السابقة، وطريقة الحصول على التمويل، وكفاءة ونزاهة الإدارة.
3. المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة لا تخضعان لسيطرة وتحكم مراقبي الحسابات نظرا" لأنها من مسؤولية الوحدة الاقتصادية، ولذا فان مسؤوليته تجاهها تتمثل في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيها وتقدير درجاتها بغية وضع خطة رصينة من شأنها تخفيض حدة تأثيرهما في القوائم المالية، فضلاً عن تبصير الإدارة بالأسباب المنشئة لهما وإسداء النصح لها لتتخذ التدابير العلاجية اللازمة.
4. يعتمد وصول المدقق إلى تقدير سليم للمخاطر الموروثة على دراسة وتحليل مجموعة من العوامل تعد مفيدة في هذا المجال تتمثل في طبيعة نشاط الشركة، ونتائج التدقيق للسنوات السابقة، والتكليف المستمر بمهمة التدقيق والتكليف لاول مرة، والمعاملات التي تتم بين الشركة وفروعها، والمعاملات غير الروتينية، ودرجة الاجتهاد المطلوبة لإعداد القوائم المالية، ومدى قابلية الموجودات للسرقة والتلف، وخصائص المجتمع الخاضع للتدقيق، ونزاهة الإدارة، والضغوط غير الاعتيادية على الإدارة.
5. ينبغي على مراقب الحسابات دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق لما لها من أهمية في تحديد هذا المستوى من المخاطر، ويعتمد وصول مراقبي الحسابات

إلى تقدير سليم للمخاطر الرقابية على فهم ودراسة عناصر الرقابة الداخلية ودرجة الالتزام بها واستمرارية تطبيقها ونتائج اختباراتها.

6. على عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، فإن مخاطر الاكتشاف تخضع لتحكم وسيطرة المدقق لكونه مسؤولاً عن هذا النوع من المخاطر، إذ سيكون مسؤولاً عن تخطيط إجراءات تدقيقية كافية ورصينة وتنفيذها بشكل سليم ونهج كل السبل التي تساعده على إدارة هذا النوع من المخاطر والتحكم فيها وتخفيض تأثيرها السلبي في رأيه المهني إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، اذ ترتبط مخاطر الاكتشاف بأسلوب عمل المدقق وكفاءته ومنهجه في أداء عمله، وإن المدقق مسؤول كذلك عن الأخطاء المادية التي تؤثر في صحة الحسابات الختامية والميزانية العامة.
7. يتم قياس المخاطر الموروثة عن طريق التقدير الكمي لدرجة المخاطر في القوائم المالية، ويتم قياس مخاطر الرقابة عن طريق تقييم نتائج اختبارات الرقابة، وكلاهما يعتمد على الحكم الشخصي للمدقق وخبرته في العمل التدقيقي، واعتماده على الوسائل الإحصائية والرياضية في التدقيق، أما مخاطر الاكتشاف فيتم تقديرها عن طريق استخدام الأنموذج الرياضي للمخاطر في التدقيق الذي يتطلب استخدامه تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق للوصول إلى المستوى المسموح به لمخاطر الاكتشاف، وفي ضوئه يتم تحديد الحجم المناسب للعينات التدقيقية لإغراض الاختبارات الأساسية.
8. بعض مخاطر الاكتشاف من الصعب _ إن لم يكن من المستحيل _ على المدقق تخفيض هذا النوع من المخاطر إلى الصفر بسبب وجود محددات تقترن بالعمل التدقيقي، ولهذا يجب أن يفهم بان المدقق _ في رأيه _ تأكيدا" معقولا" وليس حاسما" أو مطلقا" على أن القوائم المالية خالية من الأخطاء والتلاعب والتزوير المادي.

ثانياً:- التوصيات Recommendations

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يرد الباحث بعض التوصيات ويمكن تلخيصها بآلاتي:-

1. لكي يقوم مراقب الحسابات بتحديد المستوى المقبول للخطر الكلي في برنامج التدقيق و إبداء رأي فني محايد بشأن مدى عدالة وصدق القوائم المالية، عليه أن يقوم بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في ذلك المستوى من الخطر بغية تقدير درجاتها لما لها من أهمية في مرحلتي التخطيط ولتنفيذ إجراءات التدقيق.
2. ينبغي على المدقق أن يستند في تقديره للمخاطر الموروثة على أسلوب منطقي يقوم على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة فيها للحد من آثره السلبي على القوائم والتقارير المالية وصولاً إلى تقدير سليم لها.
3. ينبغي على المدقق أن يستند في تقديره لمخاطر الرقابة أن يقوم بدراسة وفهم عناصر الرقابة الداخلية الموجودة وإجراء الاختبارات والفحوصات لتقدير كفاءتها في منع أو اكتشاف وتصحيح

الانحرافات في القوائم المالية ودرجة الالتزام بها واستمرارية تطبيقها ثم تقويم نتائج اختبارات الرقابة وصولاً إلى درجة من الثقة للاعتماد على الرقابة الداخلية وتقدير مخاطرها.

4. نظرا" لكون المدقق مسؤولا"عن رأيه المهني في القوائم المالية التي دققها ينبغي عليه أن يتحاشى مغبة الوصول إلى رأي غير سليم وذلك من خلال اقتفاء كل السبل التي من شأنها إدارة مخاطر التدقيق والتحكم فيها وعلى وجه الخصوص، مخاطر الاكتشاف التي تعد مسؤولية تخفيضها من أهم واجباته وفي هذا الصدد نوصي بالآتي:

أ- تطبيق دليل التدقيق المرقم (4) الخاص بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية،الفقرات (5، 6، 7، 8، 9) الخاصة بمخاطر التدقيق والصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بجلسته المنعقدة بتاريخ 15 / 7 / 2000.

ب_ التمسك بمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاما وبقواعد السلوك المهني والمحافظة على الاستقلالية وبذل العناية المهنية الكافية.

ج_ السعي للحصول على الإثباتات التدقيقية ذات الكفاية والكفاءة ومن مصادر مختلفة والتي من شأنها تحقيق القناعة الإثباتية وتوفير تدعيم ومساندة كافية للرأي التدقيقي في القوائم المالية.

د_ إبلاغ الإدارة تحريرياً بمواطن الضعف والخلل التي من شأنها أن تنعكس على القوائم المالية وتجعلها عرضة للخلل ونقاط ضعف الرقابة الداخلية للحد من الأثر السلبي للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة مستقبلاً في القوائم المالية.

5. توعية ديوان الرقابة المالية لإدارات الشركات باعتباره جهة رقابية عليا بضرورة تقدير وقياس أجهزة التدقيق الداخلي للمخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة تعزيزا لعمل تلك الأجهزة ولإعطاء مراقبي الحسابات الثقة والاطمئنان بسلامة نظام الرقابة الداخلية لزيادة الاعتماد عليه ولتوجيه الجهد والوقت نحو المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام في التدقيق الخارجي.

6. ضرورة اهتمام نقابة المحاسبين والمدققين وبالتعاون مع مجلس مهنة مراقبي الحسابات وجمعية مراقبي الحسابات بتطوير الإجراءات التدقيقية التي ينفذها المدققون ومنها تقدير وقياس المخاطر في التدقيق ومن خلال إقامة دورات تدريبية باستعمال الأساليب الإحصائية المتقدمة وصولا للموضوعية في تقدير التغيرات الحاصلة لأرصدة الحسابات لاسيما الفروق ذات الأهمية النسبية والتي تتطلب توسيعا" للاختبارات التفصيلية للحصول على أدلة إثبات تخفض من مخاطر الاكتشاف لتفوق هذه الأساليب المتقدمة على نتائج الحكم الشخصي والتي يستخدمها معظم المدققين لإصدار حكمهم المهني.

7. ضرورة اهتمام الباحثين بالدراسات والبحوث الخاصة بموضوع المخاطر على اختلاف أنواعها في التدقيق لتوسيع آفاق مهنة التدقيق وربطها بالعلوم الرياضية الأخرى فضلاً عن ضرورة تبني ديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين والمدققين إقامة دورات تدريبية حول تقدير وقياس المخاطر في التدقيق لوضع الأبعاد العلمية والعملية لهذا الموضوع لجعل المدققين اكثر كفاءة في إنجاز واجباتهم.

8. ضرورة توثيق أعمال تقدير وقياس المخاطر في التدقيق في الملف الدائم ضمن أوراق عمل المدقق لتوضيح طبيعة المعلومات التي جرى الحصول عليها والمسوغات المقدمة من الإدارة حول الأمور غير الاعتيادية والنتائج التي خرج بها المدقق وعدها أساسا لتقدير وقياس المخاطر في السنوات اللاحقة. ومدى الأخذ في بعين الاعتبار مخاطر التدقيق والتغيرات في مستوياتها عند تخطيط وتنفيذ برنامج التدقيق.

المصـــادر References

المصادر العربية

أولا": الكتب

1. توماس، وليم وهنكي، امرسون، " **المراجعة بين النظرية والتطبيق** " تعريب ومراجعة: د. احمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1989.
2. الصبان، محمد سمير، "**دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية** " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
3. الصحن، عبد الفتاح، رجب السيد راشد ومحمود ناجي درويش، " **أصول المراجعة** " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
4. عبد الله، خالد أمين، " **علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية** " الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
5. لطفي، أمين السيد أحمد، " **المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار** " دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
6. محمد، عبد لفتاح محمد،" **المراجعة : مدخل قياس وضبط المخاطر** " جامعة عين شمس، 1999.
7. المشهداني، محمود حسن، أمير حنا هرمز، " **الإحصاء** " دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بغداد، 1989.

ثانيا": البحوث والدوريات

1. ديوان الرقابة المالية،" **دليل دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية** " العراق، بغداد مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000، دليل تدقيق رقم (4) : "دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية" العراق، بغداد .
2. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،" **المبادئ الأساسية للتدقيق** " بموجب المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد–UNCTAD)، عمان–الأردن، 2001.
3. ـــــ،" **مفاهيم التدقيق المتقدمة** " بموجب المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد– UNCTAD)، عمان–الأردن، 2001.
4. ـــ،" **تقويم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في الرقابة** " ورقة مقدمة إلى الدورة العادية الخامسة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية المنعقدة في بيروت، العراق، بغداد، حزيران .

5. مركز البحوث المالية والمصرفية" **إجراءات التدقيق التحليلية** " مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الأول، مارس، 1998.

6. معهد التدريب المالي والمصرفي" **التدقيق المستند للمخاطر** " الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2005.

ثالثا": الرسائل الجامعية

1. الرباعي، يوسف عبده راشد،"**مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج** "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

2. نشوان، نصر محمد محمد،" **استقلالية وفاعلية جهاز الرقابة المالية** " ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1996.

المصادر الأجنبية

1. Alderman, C. Wayne & Richard H .Tabor" ،**Risk-Driven Audits",** Journal of Accountancy, March, 1989.
2. .Bessis, Joel, Risk Management in Banking, 2nd edition, John Wiley and Sons Ltd, Ny, USA,2002.
3. .Brigham, Eugene F and Michael C. Ehrhardt, Financial Management;Theory and Practice, 10th ed; Australia: Thomson Learning,2002.
4. .Gangadhar, V., & Rameshbabu, G., Investment Management. An mol publications PVT. LTD, 2006.
5. Hendricksen Eldon S, " Accounting Theory " Third Edition, Homewood, Irwin, Inc., 1997.
6. International Accounting Standards Committee Foundation (IASCF),International Financial Reporting Standards (IFRS), Copyright 2009.
7. Junior, Michael W., International Business, 7th Ed., Irwin McGraw- Hill, 1999.
8. .Jones, Charles, Investments Analysis and Management, 7 the ed John Wiley & Sons, Inc, 2000.
9. .Marrison and Forester, Corporate Governance, Measuring Intangible Assets and Intellectual Capital- an Emerging Standard,2008.
10. Monks, Robert & Minow, Nell, Corporate Governance, 2nd Edition, Blackwell Publisher Inc, 2001.
11. Mutchler, J.F; Independence and Objectivity: Framework for Research Opportunities in Internal Auditing,2003.
12. Porter, Gary G& Norton, Curtis L, Financial Accounting, Third edition, 2001.
13. Saunders, Anthony, Financial Institutions Management., 3rd Ed., McGraw-Hill, Higher Education,2000.
14. Schroeck, Gerhard, Risk Management and Value Creation in Financial Institutions, Wiley Finances, UAS,2002.

15. Schroeder, Richard G. and Clark, Myrtle W., "Accounting Theory Text and Readings", John Wiley & Sons, 6th edition, 1998.
16. Sutton, Tim, "Corporate Financial Accounting and Reporting", Financial Times/ Prentice Hall, 2nd, 2004.
17. The Institute of Internal Auditor, International Standards for the Professional Practice of the Internal Auditing,2013.
18. White, Gerald I, Sondhi, Ashwinpaul C& Fried, Dov, The Analysis and Financial Statements, 3rd, Wiley-India, 2007.
19. Wilkinson, J., Cerullo, M. & Raval, V. "Accounting Information System-Essential Concepts and Applications, 4th ed., 2009.

ثالثاً:- (شبكة المعلومات الدولية) الانترنيت

1. (http://www.ntsb.gov/ntsb/query.asp).
2. www.cipe-arabia.org.
3. http://www.odce.ie/_fileupload/services/Cadbury.
4. http://www.infotechaccountants.com.
5.www.theiia.org.
6. www,csringapove.org.
7.http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/538/Article.
8.http://infotechaccountants.com/forums/archive/index.php/t-3499.html 8.
9.. www.uop.edu.gop/Accounting/Auditing.
10. www.arabtranslators.net/edu/banking/banking5.asp

إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة – الموقع العربي

ملحق – استمارة الاستبيان

الأسئلة	أتفق تماما	أتفق	أتفق الى حد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
المحور الأول : المخاطر الموروثة					
1. تنشا المخاطر الموروثة من خلال التلاعب بالقوائم المالية والتزوير المادي					
2. ان المخاطر الموروثة تحصل عندما تكون ارصدة بعض الحسابات المهمة قد اعدت بشكل خاطئ .					
3. تحدث المخاطر الموروثة غالباً في بنود الحسابات التي تكون اكثر تعرضا للخطا سواء كان مقصود او غير مقصود					
4. تكون المخاطر الموروثة كبيرة جداً في الحسابات التي تكون قيمها تقديرية وليست قيم فعلية .					
5. عدم كفاية راس المال المتاح للاستمرار في العمليات التشغيلية ينشا المخاطر الموروثة .					
6. ان المخاطر الموروثة لا يتحكم بها مدققو الحسابات وانما فقط عليهم تقدير درجة المخاطرة ومحاولة تقليلها .					
7. تنشا المخاطرة من خلال وجود تغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة في احتساب المخزون والاندثار .					
المحور الثاني : المخاطر الرقابية					
1. ان المخاطر الرقابية تحدث عندما تكون هناك اخطاء جوهرية في الحسابات دون ان تتوفر امكانية لاكتشافها في الوقت المناسب					
2. ينبغي ان تقوم الشركة بمسك سجلات تفصيلية بالموجودات					
3. تتضمن السجلات البيانات الآتية للموجودات مواصفات الموجود تاريخ الشراء موقع أو مكان وجود الموجود الرقم الرمزي للموجود الاندثارات السنوية المتراكمة تاريخ الاستبعاد أو الشطب التقرير عن المعلومات دوريا وباستمرار وفقا لمتطلبات الوضع الراهن					
4. تعتمد عمليات شراء الموجودات على تشكيل لجنة مختصة لهذا الغرض تقديم الاستشارات من خلال المشاركة لمستخدم الاستشارة					
5. هناك طريقة متبعة وثابتة لتسلم الموجودات من لجنة شراء يتم إدخالها مخزنيا .					
6. ينبغي ان يتم إجراء المطابقة بين السجلات والأستاذ العام دوريا					
7. إن الصرف من المخازن لا يتم إلاّ بعد تقديم طلب من القسم المختص تصديق مدير المخازن أو الشخص المسؤول .					
8. توجد وسائل حماية كافية للمخازن لكي لا تتعرض للتلف والحريق					
المحور الثالث : مخاطر الاستكشاف					
1. تنشا مخاطر الاستكشاف من وجود انحرافات مادية في بعض بنود الميزانية ولم يستطع المدقق من اكتشافها					
2. تنشا مخاطر الاستكشاف عند خروج المدقق بنتيجة نتيجة تدقيقه عينة معينة تختلف نتيجتها لو دققت تدقيقاً كاملاً					
3. تظهر مخاطر الاستكشاف عندما لا يستطيع المدقق ان ينفذ كاف اجراءات الاختبار على بند معين بشكل سليم					
4. تكمن مخاطر الاستكشاف من عدم تمكن اجراءات المدقق من اكتشاف التلاعب والتزوير المادي الذي يمكن ان يقع في القوائم المالية					
5. هناك اسباب اخرى لظهور هذه المخاطر هي :- أ. الفشل في اكتشاف الخطأ أو الغش بسبب استخدام أسلوب معاينة غير مناسب أو حجم عينة غير كاف . ب. الفشل في أداء إجراءات تدقيقية ضرورية ، بسبب اعتبارات الوقت والكلفة جـ. استخدام إجراءات تدقيقية غير مناسبة في وقت معين . د. الفشل في التوصل إلى الاستنتاج الصحيح من خلال الإثباتات التدقيقية والفحص التحليلي . هـ. الفشل في تفسير النتائج التي تم التوصل إليها . و. عدم كفاءة المدقق أو تأهيله التأهيل الكافي.					

الاسئلة	الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق بشدة		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق بشدة			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X18	54	49.09	35	31.82	15	13.64	6	5.45	-	-	4.245	0.890
X19	15	13.64	44	40	33	30	12	10.91	6	5.45	3.454	1.037
X20	19	17.27	56	50.91	25	22.73	9	8.18	1	0.91	3.754	0.869
X21	39	35.45	52	47.27	11	10	6	5.45	2	1.82	4.090	0.914
X22	42	38.18	49	44.55	9	8.18	7	6.36	3	2.73	4.090	0.981
X23	40	36.36	26	23.64	21	19.09	18	16.36	5	4.55	3.709	1.244
X24	16	14.55	32	29.09	30	27.27	28	25.45	4	3.64	3.255	1.104
X25	15	13.64	37	33.64	32	29.09	21	19.09	5	4.55	3.327	1.076
X26	22	20	47	42.73	29	26.36	9	8.18	3	2.73	3.690	0.974
X27	27	24.55	49	44.55	21	14.09	9	8.18	4	3.64	3.781	1.026
X28	38	34.55	52	47.27	12	10.91	5	4.55	3	2.73	4.063	0.941
X29	34	30.91	46	41.82	19	17.27	8	7.27	3	2.73	3.909	1.009
X30	13	11.82	51	46.36	30	27.27	11	10	5	4.55	3.509	0.983
X31	29	26.36	53	48.18	20	18.18	7	6.36	1	0.91	3.927	0.885
المعدل		26.169		40.845		19.577		10.127		2.924	3.772	0.995
				67.014						13.051		